الفصل الثالث

أسس التدريس العادل

obeikan.com

الفصل الثالث

أسس التدريس العادل

لعله من المسلم به تربوياً أن التدريس يعد تفاعلاً إنسانياً بين أعضاء الفصل الدراسي الشامل خاصة معلم التربية العادية، ومعلم التربية الخاصة والتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة والعاديين، وهذا التفاعل يتطلب تقديراً واحتراما لإنسانية كل منهم للآخر ووفق دوره في العملية التعليمية، هذا الأمر يتطلب التحول إلى تحقيق أنسنة التعليم داخل الفصل الدراسي الشامل وفق ما يسمى الاتجاه الإنساني في التعلم لكل التلاميذ، لذلك من المهم أن يتحقق العدل التدريسي فيما بينهم بحيث يؤدي إلى التكافؤ التعليمي للجميع، في ظل تحمل المتعلم مهما كانت قدرته مسئولية تحديد ما يتعلمه بمساعدة معلم التربية الخاصة بالنسبة للتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة، فيكون المعلم ميسر للتعلم، وتتكافئ مكانة جميع التلاميذ داخل بيئة الصف الدراسي.

*** التدريس العادل وأنسنة التعلم:**

إن المبدأ الإنساني في التعلم، يوجه إلى أن التدريس العادل في الفصول الدراسية الشاملة، يوفر لكل التلاميذ:

١- الفرص التي تجعلهم أعضاء مسئولين ومساهمين في مجتمع الفصل الدراسي، ويشعروا بالقبول فيه، وهذا يتطلب تشجيع التلاميذ على المشاركة في الأنشطة الجماعية.

٢- الفرص التي تجعلهم يشعرون بالنجاح والإنجاز الأكاديمي والمجتمعي من خلال تنفيذ مهام التعلم وفق قدرتهم.

٣- الفرص لكي يحققوا أفضل أداء وفق إمكاناتهم وتنميتها بأفضل الطرق ملاءمة وكفاية بالنسبة لهم.

فالعلاقات الإنسانية الإيجابية في موقف التعلم تعين التلاميذ على التقدم، لذلك فإن جوهر التعلم لابد أن يقوم على مبادئ ومفاهيم العلاقات الإنسانية، وأن يدعم المعلم معاونة المتعلم على تحقيق التكامل الشخصي وتقدير الذات، في إطار من العدل التدريسي بين كل التلاميذ لخلق مناخ من التواصل المجتمعي والعاطفي، وإعداد المعلم لأفضل المواقف التربوية مناسبة لكل التلاميذ في ضوء فهمه لخصائص وقدرات هؤلاء التلاميذ داخل الفصول الدراسية الشاملة، الذين يعد كل واحد منهم إنساناً داخل مواقف التعلم ينبغي معاملتهم وفق ذلك تقديراً لإنسانيتهم بلا تمييز والعدل بينهم في هذه المواقف التعليمية.

وفي إطار مبدأ أنسنة التعلم فإن بيئة الفصل الدراسي الشامل ما هي إلا شبكة من العلاقات الإنسانية تربط بين التلاميذ بعضهم البعض وبين المعلم داخل مجتمع الفصل الدراسي، ولذلك فإن التدريس العادل داخله من الضروري أن يكون في إطار ديمقراطي تحترم فيه هذه العلاقات وتعطي فيه التلاميذ الفرص للمشاركة في إحداث التعلم كل وفق قدراته وطبيعة المواقف التعليمية، إضافة لاختيارهم المهارات المتعلمة، ومواضع التعلم التي تناسبهم، وكذلك البيئة التعليمية التي يرغبونها، فالتدريس العادل ينطلق من أن كل من المعلم والمتعلم إنسان من المتطلب تدريسياً تحقيق التعلم من منظور هذه الرابطة.

إن التدريس العادل في ظل المبدأ الإنساني من الضروري أن يراعي في التعليم الشامل في الفصل الدراسي الشامل أن يكون هناك تكافؤ بين كل التلاميذ في المشاركة في تحديد المحتوى المتعلم، فلا تشترك فئة دون غيرها، أو يكون التعامل والتفاعل متواصلاً مع فئة دون أخرى، فالجميع في التدريس العادل يشكلون مجتمع الفصل الدراسي الشامل وهم جميعاً تربطهم الرابطة الإنسانية التي لها تكريمها وتفضيلها من الله تبارك وتعالى، قال تعالى {۞ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ

فِي ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِ وَرَزَقۡنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلۡنَٰهُمۡ عَلَىٰ كَثِيرٖ مِّمَّنۡ خَلَقۡنَا تَفۡضِيلٗا ﴿٧٠﴾ } (الإسراء: آية٧٠) كما أنه من المهم أن يستفيد المعلم فيه من كل الخبرات التي تكون لدى كل التلاميذ بما فيهم ذوي الاحتياجات الخاصة.

فالتدريس العادل هو في الأساس تدريس إنساني يحدث في مجتمع إنساني في الفصل الدراسي الشامل لكل فرد فيه مشاعر وأحاسيس لابد من مراعاتها والإعلاء منها، لكل التلاميذ الأعضاء فيه، والانطلاق نحو تحقيق وتقدير الذات لكل منهم، فالمعلم فيه يسعى لتكوين علاقات شخصية متكافئة ومتساوية مع كل التلاميذ سعياً نحو تحقيق تنمية في تعلمهم والتواصل فيما بينهم بحرية، إضافة إلى أن التدريس العادل من المهم أن يحترم المعلم فيه قدرة المتعلم العقلية ومعاونته على تحديد احتياجاته وتوجيهه بفعالية في المواقف التعليمية، فالمهم في نهاية الأمر أن يكون العدل التدريسي بين التلاميذ في الفصل الدراسي قائماً في ظل التنوع فيما بينهم والفروق الفردية في احتياجاتهم لأن الأساس التعامل الإنساني القائم على التكافؤ والمساواة في التدريس.

هذا وقد أوصت إحدى الدراسات العربية التي تناولت المتطلبات التربوية لمبدأ العدالة الاجتماعية في الإسلام في ضوء أسس (الحرية، المساواة، التكافل الاجتماعي، الشورى، الأمن الاجتماعي، تكافؤ الفرص التعليمية، على اعتبار أن العدالة التعليمية والتدريسية من أسس ومكونات العدالة الاجتماعية، أوصت بما يلي:

١- اتسام أعضاء هيئة التدريس داخل بيئة الصف الدراسي بالعدل مع جميع التلاميذ بمختلف فئاتهم.

٢- المساواة بين جميع التلاميذ في الحقوق والواجبات التعليمية حسب قدراتهم وإمكاناتهم داخل الفصول الدراسية.

٣- إتاحة الفرص المتكافئة لجميع التلاميذ للدخول في المسار التعليمي الذي يرتضونه ويعد مناسباً لقدراتهم واستعداداتهم.

٤- توفير فرص التعليم المناسبة لذوي الاحتياجات الخاصة كغيرهم من التلاميذ العاديين دون تمييز.

٥- توفير أفضل فرص التعليم للجميع بما يتيح لكل التلاميذ إظهار قدراتهم.

٦- توفير فرص التعليم ومساراته المختلفة لجميع التلاميذ دون تفرقة.

٧- ضرورة تحقيق العدالة في توزيع فئات التلاميذ على الفصول الدراسية.

٨- تيسير سبل استفادة جميع فئات التلاميذ من الفرص المتاحة للتعليم عبر مساراته المختلفة.

٩- ضرورة مشاركة جميع فئات التلاميذ في صياغة القرارات التعليمية والتدريسية داخل بيئة الصف الدراسي باعتبارهم أعضاء فيه.

إضافة إلى ذلك فإنه من المهم أن تضمن برامج إعداد المعلم قبل وأثناء الخدمة تدريباً على العدالة التدريسية داخل بيئة الصف الدراسي الشامل بصفة خاصة على إستراتيجيات التدريس المحققة لهذه العدالة المتطلبة من أجل إنجاح التعليم الشامل لذوي الاحتياجات الخاصة واكتسابهم المهارات الأكاديمية والاجتماعية والقيم التربوية المناسبة كقيم العدالة والمساواة بين أفراد المجتمع الواحد دون تمييز على أساس النوع، الحالة الجسدية أو غيرها بما يحقق تكافؤ الفرص التعليمية بين الجميع.

إن من أهم العوامل التي تسهم في تحقيق العدالة التدريسية داخل الفصل الدراسي الشامل لجميع فئات التلاميذ هو جودة الفصل بما يوفر مناخاً صحياً ملائماً للتعليم الشامل، ويؤدي إلى إنجاحه خاصة للتلاميذ ذوي الاحتياجات

الخاصة الذين أصبحوا أعضاء في الفصول الدراسية العامة مع زملائهم من التلاميذ العاديين داخل هذه الفصول، ويرتبط بجودة الصف الدراسي، جودة النظام:

(أ) **الفيزيائي** للصف الدراسي وملائمته لممارسة أنشطة التعلم المختلفة فيه من قبل كل التلاميذ، بمعنى أن تناسب هندسته أداء مهام التعلم من جانب المتعلمين جميعهم بكل تجهيزاته وإمكاناته المادية.

(ب) **الاجتماعي** داخل الصف الدراسي وما يرتبط به من العلاقات والتفاعلات الاجتماعية بين كل أعضائه التلاميذ والمعلمين، بشكل ينبغي أن تكون عليه هذه التفاعلات ذات مسارات متعددة بين كل المتواجدين داخل الفصل الدراسي (المعلم- المعلم، المعلم – التلاميذ، التلاميذ- التلاميذ) بصورة مستمرة تكسب كل التلاميذ المهارات الاجتماعية المناسبة للحياة المدرسية والمجتمعية خارج المدرسة الشاملة، واستخدام طرق تنمية مناسبة هذه المهارات.

(ج) **التدريسي** في الصف الدراسي وما يرتبط به من استخدام إستراتيجيات التدريس المناسبة للتعليم الشامل، ومدى ممارسة المعلم العام ومساعده لمهارات التدريس التي تسهم في تحقيق الإنجاز الأكاديمي والاجتماعي لفئات التلاميذ كمهارات إدارة الصف الدراسي (إدارة الوقت التعليمي – إدارة سلوكيات التلاميذ)، واختيار طرق التدريس التي تتيح الفرصة لكل فئات التلاميذ لممارسة أنشطة التعلم المختلفة، وكذلك ممارسة المعلمين لمهارات التدريس التعاوني، وقدرتهم على صياغة قواعد جيدة لضبط الصف الدراسي يمكن مشاركة كل فئات التلاميذ في وضعها بما فيهم التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة من أجل التدريس العادل لكل المتعلمين (ممارسة مهام التعلم والمشاركة في فعاليات التدريس الصفي).

فالتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة من الضروري أن يشعر كل منهم بعدالة المعلم الصفية أثناء ممارسة التدريس داخل الفصل الدراسي، وهي التي تبدأ بقبولهم أعضاء به كغيرهم من التلاميذ العاديين، وتستمر بمشاركتهم في التعلم وأنشطته ومهامه المتنوعة مع بقية التلاميذ العاديين في الفصل الدراسي الشامل، وكذلك جودة التقييم ومناسبة أساليبه للجميع دون استثناء أو تمييز فيما بينهم، إضافة لتوفير برامج التعليم المتنوعة داخل الصف الدراسي مابين (علاجية، إثرائية) بحيث تراعي فروقات التعلم بين المتعلمين في الفصول الدراسية الشاملة.

فهؤلاء التلاميذ يحتاجون إلى ممارسة حقيقية من المعلم لسلوكيات عادلة تدريسية تضمن لهم البقاء أعضاء في الفصول الدراسية الشاملة وتشجيعهم على ممارسة التعلم بصورة تناسبهم وتتيح لهم فرص التعاون مع التلاميذ العاديين، إن مثل هؤلاء التلاميذ يمكنهم بشكل كبير ملاحظة مثل هذه السلوكيات العادلة تدريسياً من جانب المعلم في الفصول الدراسية الشاملة في ضوء مثلاً:

١- طبيعة التفاعل معهم.
٢- إشراكهم في أنشطة التعلم الصفية واللاصفية.
٣- تعزيزهم ومدح أدائهم.
٤- تدعيم تعلمهم بصورة مناسبة.
٥- استخدام إستراتيجيات تدريس تناسبهم.
٦- تشجيع العاديين على التعاون والتفاعل معهم.
٧- تنظيم البيئة الصفية بصورة تلائمهم.
٨- إقامة علاقات اجتماعية معهم.
٩- تكليفهم بنفس مهام التعلم للعاديين.

إن مثل هذه السلوكيات التدريسية يمكن للتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة من خلالها الحكم على مدى ممارسة المعلم التدريس العادل داخل الفصول الدراسية الشاملة في ظل الحاجة إلى الجودة الشاملة للتعليم الشامل لذوي الاحتياجات الخاصة في الفصول الدراسية الشاملة.

وفي ضوء التوجه نحو تطبيق الجودة الشاملة في التدريس سعياً نحو تحقيق ممارسات تعليمية فاعلة في الصف الدراسي لكل فئات التلاميذ العاديين وذوي الاحتياجات الخاصة، فإن الأمر يتطلب تدريساً عادلاً يساوي بين كل أعضاء الفصل الدراسي، يراعي فيه معلم التربية العامة المساواة والتسامح مع جميع التلاميذ أو المتعلمين دون تمييز بينهم في المعاملات الصفة التدريسية مهما كانت بينهم من الفروق الفردية في التعليم، ومهما كان بينهم من سمات التنوع المختلفة التي هي في الأساس سمة من سمات تشكيل بنية الفصل الدراسي البشرية من معلم التربية العامة، معلم التربية الخاصة (مساعداً)، التلاميذ العاديين، والتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة.

لذلك كانت مؤشرات التدريس العادل في الفصول الدراسية بين كل التلاميذ من معايير جودة الأداء التدريسي للمعلم، التي يحكم من خلالها على مستوى ممارساته الصفية العادلة، ذلك انطلاقاً من مبدأ العدالة والمساواة في فرص التعليم داخل المؤسسات التعليمية حتى تكون بيئة تعليمية جاذبة لفئات التلاميذ ومشجعة لهم على الاستمرارية في التعلم خلالها، بما يحقق كفاءة وعائد وإنتاجية تعليمية مميزة، إضافة لذلك فإن الجودة في التدريس تقتضي إرضاء التلاميذ كمستهدفين من الخدمات التعليمية، وعليه يكون العدل التدريسي فيما بينهم من أسس هذا الإرضاء لكل فئات التلاميذ.

ومن معايير تقييم جودة التدريس العادل المتطلبة لفئات التلاميذ العاديين وذوي الاحتياجات الخاصة، ما يلي، أن المعلم:

١- يشجع المتعلمين على إبداء آرائهم بحرية والمشاركة الإيجابية في المناقشات والحوارات الصفية.
٢- يحترم آراء جميع المتعلمين حتى وإن اختلفت مع آرائه.
٣- يتعامل مع جميع المتعلمين بصدق ووضوح وسماحة دون تفرقة أو تمييز بينهم.
٤- يهتم بالاستجابة لردود أفعال جميع المتعلمين حول ممارساته وأداءاته الصفية.
٥- يحرص على أن يكون المتعلمون على دراية كاملة بالأساليب التقويمية المستخدمة معهم، وكذلك معايير تصحيحها.
٦- يستفيد من ردود أفعال كل المتعلمين في تطوير طريقته في التدريس الصفي.
٧- يحكم على مستوى تقدم جميع المتعلمين من خلال اختبارات موضوعية متنوعة.

*** التدريس العادل والتربية متعددة الثقافات:**

Multicultural Education

لقد أصبح التنوع السمة الأساسية للفصول الدراسية في هذه الأيام سواء في الفصول الدراسية العادية أو الفصول الدراسية الشاملة، وهذا التنوع يزداد يوماً بعد يوم ويتمثل في القدرات والاهتمامات والثقافات والأخلاق وغيرها، وهذه القضايا تفرض نفسها على الفصول الدراسية وتصبح لها تطبيقات في هذه الفصول متعددة الثقافات مما يجعل من الضروري توظيف هذا التنوع تربوياً وتعليمياً، ومع

زيادة التنوع في الفصل الدراسي يجعل على المعلم ضرورة الاستفادة منه ومقابلته ومساعدة كل التلاميذ على اكتساب المعرفة والقيم الضرورية ليصبحوا أعضاء فاعلين في المجتمع، وهذا يتم داخل المنهج الدراسي.

إن استراتيجيات التدريس العادل من الضروري أن تعمل تجاه تدعيم التنوع ومقابلته فقد أصبح مسلمة صفية في البيئة الدراسة، فالتربية متعددة الثقافات تشير إلى تنوع التلاميذ في المدرسة الشاملة ومقابلته تتم بالتدريس العادل بينهم، وقد أصبحت واقعا في الفصول الدراسية يهدف نحو إعداد التلاميذ ليكونوا ضمن بنية مجتمع صفي ديمقراطي لابد من بنائها لمقابلة هذا التنوع، ومعلم التربية العامة مطالب بالتعامل مع هذا التنوع وإكساب التلاميذ المهارات الاجتماعية للتفاعل مع مجموعات متنوعة الثقافة، وكيفية التكيف مع الاختلافات بين مجموعات التلاميذ.

ويرتبط مفهوم التربية متعددة الثقافات في الاستخدام لوصف السياسات والممارسات ذات الصلة بالحقوق التعليمية للتلاميذ وإنماء فهم الاختلافات والمتشابهات الإنسانية بينهم داخل مجتمع الفصل الدراسي، وهذا المدخل لكونه قائم على التنوع الثقافي والتباين الفكري بين التلاميذ فهو يتلاءم مع التربية الشاملة التي تقدم في المدرسة الشاملة وفصولها الدراسية، وهذا يتطلب تدريس عادل يسمح فيه المنهج بهذا الاختلاف الثقافي والاختلاف في القدرات والإمكانات، إضافة للطرق التي تقابل هذا الاختلاف وتناسب التنوع وتحترمه.

فالتربية متعددة الثقافات تتطلب التدريس العادل الذي:

١- يحترم حقوق التلاميذ كبشر وما بينهم من فروق وتباينات.

٢- يعترف بقيمة التنوع بين التلاميذ ويتوائم معها.

٣- يرسخ مفهوم العدل الاجتماعي بين التلاميذ.

٤- يتيح فرص متكافئة ومتساوية داخل بيئة الصف بين كل التلاميذ، ومتساوية.

٥- يوزع الاهتمامات لكل التلاميذ بطريقة عادلة ومتكافئة مهما كانت فئاتهم.

فالمهم في مدخل التنوع الثقافي في المدرسة الشاملة أن يقدم معلم التربية العامة التزاماً لكل التلاميذ للعمل تجاه رفع إنجازهم الأكاديمي ومهاراتهم الاجتماعية، من خلال إعادة بناء الخطة التربوية والتعليمية بهدف إيجاد بيئات تعلم جديدة تستجيب لثقافات التلاميذ المتباينة ولسلوكياتهم وأساليب تعلمهم، ذلك لأن التربية متعددة الثقافات من مبادئ التربية الشاملة والتدريس العادل من أجل إنجاح أهدافها لكل التلاميذ.

*** التدريس العادل للتفاعل الاجتماعي:**

يتطلب التفاعل الاجتماعي الوعي بقيم التسامح وقبول الآخر برأيه والموضوعية، والحوار، وتحمل المسئولية والعمل الجماعي، فهو يشير إلى العلاقة المتبادلة بين التلاميذ في محيط المدرسة والفصول الدراسية بها، بحيث تصبح سلوكياتهم معاً ممثلة في علاقات بينهما بما يفيد كل منهم الآخر فالمدرسة تعد مؤسسة اجتماعية ثقافية تعكس كل أشكال التفاعل الاجتماعي بين فئات التلاميذ داخلها، وعليها أن توفر المواقف المناسبة التي تتيح مثل هذه التفاعلات بين جميع التلاميذ العاديين وذوي الاحتياجات الخاصة، حتى تصبح بيئة خصبة لإحداث عملية التفاعل الاجتماعي المتطلبة، وإنجاح إقامة العلاقات الاجتماعية بين كل التلاميذ بما يحقق الاستمرارية في التعليم الشامل خاصة لذوي الاحتياجات الخاصة ونجاحهم في البقاء في المدرسة الشاملة التي تهيئ من خلال فرق التعليم بها مثل هذه التفاعلات الاجتماعية بين كل أعضاء المدرسة.

وتؤخذ مجالات التفاعل الاجتماعي داخل المدرسة الشاملة عدة أشكال، أهمها:

(أ) العلاقة بين كل التلاميذ بعضهم البعض داخل المدرسة وفصولها الدراسية الشاملة، بما يحقق التعاون والمشاركة، ونمو العلاقات الاجتماعية والمهارات الاجتماعية المتطلبة لها، والتوجه نحو تدعيم العلاقات الإيجابية بين المتعلمين من خلال المدرسة وفرق التعليم بها.

(ب) العلاقة بين المعلمين والتلاميذ داخل المدرسة وخاصة في الفصول الدراسية الشاملة، وهذه تتوقف بدرجة كبيرة على تهيئة المعلم العام للبيئة الصفية التي تسمح بكافة أشكال التفاعل الاجتماعي ليس بينه وبين التلاميذ فحسب، وإنما أيضاً بين التلاميذ بعضهم البعض عاديون وذوي احتياجات خاصة فهو يعد مسئولاً عن خلق التفاعل الاجتماعي وبناء مواقفه داخل الفصل الدراسي الشامل من خلال تهيئة المناخ التفاعلي داخل البيئة الصفية، وهذه تتطلب أن يتوفر لديه مهارة العلاقة الإنسانية ومدى التزامه بمبادئ أنسنة التعليم مع كل التلاميذ.

وذلك يقتضي من المعلم العام أن يكون عادلاً في التدريس لتحقيق الأهداف الاجتماعية من التدريس الشامل والتي أهمها تنمية المهارات الاجتماعية لكل التلاميذ، وهذا يتأتى من معرفته بخصائص كل المتعلمين في الفصل الدراسي، والتعامل مع كل متعلم على أنه حالة فريدة تحتاج إلى إتاحة الفرص للمناقشة والمشاركة في أنشطة الفصل الدراسي الشامل.

فالمعلم العام في الفصول الدراسية وفي إطار العدالة التدريسية يمكنه تحقيق التفاعل الاجتماعي بين كل التلاميذ العاديين وذوي الاحتياجات الخاصة، وهذا من الممكن إحداثه من خلال عدة أمور منها:

١- ممارسة السلوك الديمقراطي داخل حجرة الدراسة.
٢- التعرف الدقيق على قدرات كل التلاميذ.
٣- تقديم المساعدة لكل التلاميذ من أجل المناقشة الصفية والمشاركة الإيجابية في البيئة الدراسية الشاملة.
٤- توفير المواقف التي تتيح لجميع التلاميذ بلا استثناء المشاركة في مواقف التعلم.
٥- إتاحة الفرص لكل التلاميذ في الفصل الدراسي الشامل من تحمل المسئولية في إدارة الفصل الدراسي.
٦- توفير المواقف التي تنمي أشكال التفاعل بين كل التلاميذ وتنمي لديهم المهارات الاجتماعية والحياتية.
٧- الاهتمام الكافي بمساعدة التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة بتكوين علاقات اجتماعية مع التلاميذ العاديين داخل المدرسة وفصولها.

فالتدريس العادل من شأنه أن توفر إجراءاته المواقف الصفية داخل البيئة الدراسية الشاملة التي تتيح كل فرص التفاعل والمشاركة الإيجابية وتحمل المسئولية والتعاون لكل التلاميذ في الفصل الدراسي الشامل، دون تفرقة، فالجميع أعضاء داخل الفصول الدراسية ومن حقهم ممارستهم هذه العضوية وفق قدراتهم في إطار من التوجه نحو تلبية هذه الاحتياجات التعليمية، وجعل كل التلاميذ في بؤرة اهتمامه مع مراعاة ما بينهم من فروق فردية طالما كان الجميع بما فيهم ذوي الاحتياجات الخاصة محل قبول منه ومن التلاميذ العاديين، وبؤرة الاهتمام هذه تنطلق من:

(أ) تحديد الاحتياجات التعليمية لكل التلاميذ مع التركيز على الاحتياجات المتشابهة قدر الإمكان وفي حدود عدم التجانس كمبدأ أصيل في بناء الفصول الدراسية الشاملة.

(ب) تلبية هذه الاحتياجات التعليمية لكل التلاميذ دون إهمال لفئة عن غيرها، حتى ولو كانت هذه الاحتياجات غير متشابهة فمن الضروري أعطائها نفس القدر من الاهتمام وتلبيتها بطرق وإستراتيجيات أخرى كالتعلم الإضافي وغرف المصادر بالنسبة لذوي الاحتياجات الخاصة.

(ج) توفير المواقف التعليمية التي تسمح بالمشاركة والتفاعل والإيجابية بين كل التلاميذ العاديين وذوي الاحتياجات الخاصة في إطار من الجماعية من أجل تنمية المهارات الاجتماعية خاصة لدى التلاميذ المعاقين، وإنجاح التعليم الشامل لهم.

فالتفاعل الاجتماعي الذي يوفره معلم التربية العامة والخاصة لكل التلاميذ داخل الفصل الدراسي يعد مؤشراً إيجابياً على ممارسة المعلم للتدريس العادل داخل الفصول الدراسية الشاملة ويحقق نوع من العدالة التدريسية والاجتماعية في البيئة الدراسية الصفية الشاملة.

*** المنهج الإنساني من أسس التدريس العادل:**

ينظر هذا المنهج إلى أنه كل منظم لوجدانه وإدراكاته، وأن أفضل طريقة لفهمه ودراسته تكون من خلال سياق بيئي اجتماعي، وهذا يفرض على المعلم العام في الفصول الدراسية الشاملة دراسة وفهم التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة في ضوء التفاعل الاجتماعي مع قرنائهم من التلاميذ العاديين، وما يمكن أن يوفره من مواقف تعليمية تنمي المهارات الاجتماعية لكل التلاميذ وأن العدالة التدريسية تتطلب التعامل المتكافئ مع كل التلاميذ من منظور إنساني وليس منظور إعاقة،

وذلك في ظل ديمقراطية تعليمية تتيح لكل التلاميذ من التفاعل الإيجابي داخل البيئة الصفية كأعضاء فاعلين فيها، فلا يتم التركيز في التفاعل بين المعلم العام والتلاميذ العاديين فقط، أو تشجيع التلاميذ العاديين للتفاعل معاً دون الاهتمام بفئة ذوي الاحتياجات الخاصة.

لذلك فإن التربية الإنسانية تستند على المقومات والمبادئ التالية:

١- إتاحة الفرصة أمام كل التلاميذ للمشاركة في اختيار الخبرات المتعلمة حتى يتكون لديه الدافع للتعلم دون استثناء لأي فئة على أخرى.

٢- تعزيز رغبة التلاميذ في التعلم، والتركيز على تعليمهم كيفية التعلم الذاتي.

٣- التكامل بين الجانبين المعرفي والوجداني في عملية التعلم لكل التلاميذ.

٤- توفير بيئة تعلم آمنة اجتماعية تفاعلية بين كل التلاميذ بحيث يصبح التعلم ذو معنى وهادف.

من هنا كانت التربية الإنسانية للتلاميذ تشجع على ما يلي في إطار من العدالة التدريسية بين كل الإنسان:

(أ) المشاركة في تحمل مسئولية التعلم.

(ب) حب استطلاع البيئة المحيطة بالتلاميذ.

(ج) الاستقلالية واختيار الخبرات المتعلمة.

وأن يكون شكل بيئة التعلم الشامل لكل التلاميذ:

(أ) يتيح الحرية في اختيار موضوع التعلم.

(ب) تيسر حرية التحرك في موضع بيئة التعلم.

(ج) التنوع في وسائل التعلم.

(د) الاهتمام بكل التلاميذ والتعلم القائم على التعاون.

فالتدريس العادل... يتطلب التعامل فيه في بيئة الفصل الدراسي مع التلاميذ على أنهم كائنات اجتماعية، وبالتالي من الضروري أن توفر لهم المواقف لبناء علاقات إيجابية بينهم، تنمي من خلالها المهارات الاجتماعية، وفي ضوء المنهج الإنساني والتربية الإنسانية فإن التدريس العادل من المهم أن يركز في التعليم الشامل على:

١- المعية الاجتماعية التبادلية بين كل التلاميذ في الفصول الدراسية الشاملة بما يرقى التواصل والتفاعل بينهم وينمي مهاراتهم المختلفة.

٢- التركيز على جودة الحياة المدرسية والصفية داخل المدرسة وفصولها الدراسية الشاملة لكل التلاميذ مع التركيز على التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة، حتى يشعرون بالاستمتاع بها وتحقيق مستويات عالية من الإنجاز

٣- التركيز على جودة التفاعل بين كل التلاميذ في مواقف التعلم وتدعيم عملياتها بين كل أعضاء الفصول الدراسية إضافة لممارسة المهارات الحياتية، وضرورة المشاركة الوجدانية مع كل التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة.

فإعطاء الأولوية في التدريس الشامل لذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس الجامعة بينهم وبين قرنائهم من التلاميذ العاديين، للمداخل التدريسية القائمة على الاتجاه الإنساني في التربية، يوفر التدريس العادل ويحقق العدالة التدريسية بين كل التلاميذ، حيث أن هذا الاتجاه ينظر فيه لمجتمع الفصل الدراسي الشامل على أنهً مجتمع إنساني يضم المعلم والمتعلم دون النظر للإعاقات التي قد توجد بين عض التلاميذ ذلك لأن مثل هذا الاتجاه يدعو إلى خلق جو أسرى داخل المدرسة الشاملة، وبناء علاقات سوية من نوع جديد قائمة بين المجتمع والمدرسة من ناحية

وبين التلاميذ متنوعي القدرات من ناحية أخرى، بحيث يسيطر على مناخ الفصل الدراسي الشامل روح الفريق والعمل التعاوني ونواحي التقدير والاحترام بين أعضائه داخل مجتمع المدرسة، مما يدعم تواجد التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة في هذه الفصول استناداً إلى قيم الفصل الدراسي الشامل القائمة على الاحترام والتقدير والمساواة والتعاون، وكل السلوكيات التي تدعم الجانب الإنساني وتنمي المهارات الاجتماعية اللازمة لاستمرارية مثل هؤلاء التلاميذ في الفصول الدراسية الشاملة.

فالتدريس العادل بصفة عامة يستند في جانب كبير منه إلى المدرسة الإنسانية في التعلم التي ينتقل التركيز فيها من التدريس إلى التعلم، ويكون الهدف منه توفير فرص التعليم بحيث يتمثل فيها كل المتعلمين مسئولية تحديد ما يتعلمونه، ويكونون أكثر استقلالية في مواقف التعلم دون الأخذ في الاعتبار طبيعة الإعاقات التي لدى بعض التلاميذ، لذلك فإن مبدأ إتاحة الفرصة للتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة في التعلم داخل المدرسة العادية كالتلاميذ العاديين تماماً ينطلق من أسس المدرسة الإنسانية أو الاتجاه الإنساني في التعلم، بحيث يوفر لكل التلاميذ العاديين وذوي الاحتياجات الخاصة إتاحة الفرص في اختيار ما يناسبهم من المواقف التعليمية ومدى مشاركتهم فيه في ظل وجود توجيه من المعلم العام والمساعدة من معلم التربية الخاصة.

فالمدرسة الإنسانية ترى أنه إضافة لوجود التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس الشاملة من المهم أن تترك الفرص لهؤلاء التلاميذ في التعلم حسب سرعتهم الخاصة وقدراتهم الممكنة لديهم، وعلى المعلم أن يهيئ الظروف والمواقف وطرق التدعيم التعليمي المناسبة لإتمام عملية تعلمهم، وتتناسب مع إنسانية هذا المتعلم، بما يجعله إيجابياً في المواقف التعليمية التي يواجهها.

وعلى ذلك فإن التدريس العادل ينطلق من أن بيئة الفصل الدراسي هي في المقام الأول بيئة إنسانية الأعضاء والممثلين لها، كما أنها بيئة تتسم بالتنوع بين الأعضاء الإنسانية بها، وهذا يتطلب كي تستمر العملية التعليمية في إطار الشمول التعليمي أن يمارس بينهم سلوكيات العدالة التدريسية، في إطار تدريس يحترم إنسانية كل أعضاء الفريق التعليمي مهما كانت قدراتهم وإمكاناتهم في التعلم، لأن الهدف هو توصيل الخدمة التعليمية لكل أعضاء التعلم بما يحقق رضائهم وأهداف التعلم لهم، في ظل مفهوم الجودة التعليمية التي هدفها الأساسي تحقيق مخرجات تعلم جيدة في شخصيات التلاميذ جميعاً دون تفرقة أو تمييز بينهم.

فالتدريس العادل في الفصول الدراسية يتطلب عدة أمور منها:

١- العدل في القول أو التفاعل اللفظي بين كل التلاميذ فلا يتفاعل مع بعض التلاميذ ويهمل البعض الآخر، قال تعالى {وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُواْ } (الأنعام: آية١٥٢) حتى في زمن التفاعل اللفظي بين التلاميذ أيضاً بما لا يشعر البعض منهم بالإهمال أو عدم التقدير.

٢- العدل في النظرة بحيث يوزع نظراته بين أعضاء الفصل الدراسي جميعاً فلا ينظر لفئة دون غيرها حتى لا تشعر هذه الفئة بأنها مهملة، ورسولنا الكريم "صلى الله عليه وسلم" كان يعدل بين أصحابه في دروسه في النظر.

٣- العدل في التقدير أو الحكم بين أداءات التلاميذ سواء اللفظية أو الكتابية أو غيرها فيقدر الجميع في ضوء أسس علمية متعارف عليها ومتفق فيها بين المتخصصين في المجال، فلا يميز فئة عن غيرها، فهو كالإمام العادل بين مأمورية ومحكوميه، قال "صلى الله عليه وسلم" "سبعة يظلهم الله في ظله يوم القيامة ومنهم الإمام العادل" (رواه البخاري).

٤- العدل في طريقة مناداته أو تسميته داخل الفصول الدراسية الشاملة بما يحقق المساواة بينهم فلا يشر لأحد وينادي الآخر بإسمه.

٥- العدل في المشاركة في كل الأنشطة الصفية واللاصفية المرتبطة بالتدريس داخل الفصول الدراسية الشاملة، وكذلك في تعزيز أداءات كل التلاميذ فلا يعزز أحد ويترك الآخر، ولا يشرك أحد في نشاط ويهمل الآخر دون مشاركة.

٦- العدل في التدعيم التعليمي بين كل التلاميذ داخل الفصل الدراسي الشامل، فلا يدعم تلميذ في جانب تعليمي ما ويهمل الآخر دون تدعيم فالجميع مسئولون منه في أن يقدم لهم التدعيم المناسب والمتطلب لإنجازهم.

٧- العدل في توجيه الأسئلة بين كل التلاميذ، فيوزعها بينهم بتكافؤ، وبتدرج مع كل التلاميذ بتساؤلات تصل بهم إلى مستوى الإجابة بشكل مناسب، فلا يركز على فئة في الأسئلة ويهمل الآخر، ولا يميز بينهم كذلك في نوعيتها ومستواها وطبيعة الإجابة المتطلبة وطريقة تقديمها بما يناسبهم.

٨- العدل في تقديم الإثابات أو العقوبات بين التلاميذ خاصة إذا ما كان العمل المتطلب إثابته أو العقاب عليه واحد ومرتبط بنفس الموقف التعليمي، وفي ضوء قواعد إدارة الصف الدراسي الشامل المتفق عليها بين المعلم والتلاميذ في الفصول الدراسية الشاملة.

فلعل من أهم مواصفات المعلم العادل، أن يكون عادلاً لإقامة جو من الارتياح لدى جميع التلاميذ داخل الفصل الدراسي الشامل، إضافة إلى تمتعة بالتعلم الديمقراطي داخل البيئة الصفية بما يشجع جميع التلاميذ على تقديم كل أفكارهم مهما كانت قيمتها، وذلك يتطلب بشكل كبير تعميق مدخل العلاقات الإنسانية في الصف الدراسي بين كل أعضائه العاديين وذوي الاحتياجات الخاصة، وهذا

المدخل يقوم بصفة كبيرة على بناء جسور من الثقة بين المعلم والتلاميذ في إطار من ممارسة المهارات الاجتماعية التي تسهم في إشباع الاحتياجات الخاصة لكل التلاميذ.

إن مدخل العلاقات الإنسانية في التدريس من أهم أسس العدل في الصف الدراسي، ذلك لأنه يقوم على التفاعلات بين المعلم العام، والمعلم الخاص، والتلاميذ العاديين، والتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة داخل الفصول الدراسية الشاملة، لتحقيق أهداف مشتركة بينهم، فيعملون في تعاون ورضا وقبول اجتماعي ونفسي فيما بينهم، فالجميع مشارك في علاقات الصف الدراسي بصورة متكافئة، وهذا المدخل يتطلب:

(١) فهم وتنمية الظروف التي تساعد جميع التلاميذ للعمل والتعاون معاً.

(٢) تحديد الاحتياجات والأهداف المشتركة لهم.

لذلك على المعلم العام أن يوجد العلاقات الإنسانية بينه وبين جميع التلاميذ بمختلف فئاتهم، وبينه وبين المعلم الخاص، وبين التلاميذ بعضهم البعض، وهذا يتطلب ديمقراطية التعليم والإدارة الصفية، وفهم طبيعة العلاقات السائدة داخل محيط الصف الدراسي، فأهمية العلاقات الإنسانية تبرز في أنها:

١- تنمي مهارات العمل مع الآخرين داخل الفصل الدراسي.

٢- تزيد من دافعية التلاميذ جميعهم للعمل لما تؤكده من معاملة إنسانية كريمة لجميع التلاميذ قائمة على التقدير والاحترام.

٣- تساعد جميع التلاميذ على تحقيق الأهداف المشتركة وتقبلهم للعمل معاً.

٤- تحسن من العلاقات بين جميع أعضاء فريق التعليم في المدرسة الشاملة.

لهذا فإن هناك عدة أسس يقوم عليها مدخل العلاقات الإنسانية في المدرسة الشاملة، وهي:

١- الإيمان العميق بقيمة الفرد واحترام شخصيته دون النظر إلى طبيعة الإعاقة الخاصة به، ومهما كانت قدراته.
٢- الإيمان بحق كل التلاميذ بما فيهم ذوي الاحتياجات الخاصة ذلك في التنمية الشاملة لهم إلى أقصى ما تسمح به قدراتهم واستعداداتهم.
٣- الإيمان بقيمة وأهمية العمل التعاوني الذي يجمع كل التلاميذ معاً في الفصول الدراسية الشاملة.
٤- الإيمان بمبدأ المعاملة العادلة بين جميع التلاميذ.
٥- الاعتماد على مبدأ الديمقراطية وتحقيق التعاون بين كل التلاميذ.

فمدخل العلاقات الإنسانية يدعم تماماً التدريس العادل في الفصول الدراسية الشاملة، لما يتطلبه من قيام المعلم العام بالعمل على ترك انطباعات إيجابية عنه لدى جميع التلاميذ بما فيهم ذوي الاحتياجات الخاصة، والعمل على كسب صداقات وإقامة علاقات فاعلة مع كل التلاميذ وفريق التعليم، ذلك لإنجاح العمل التعاوني والشمول المدرسي لذوي الاحتياجات الخاصة، انطلاقاً من إيمانه كمعلم بقيمة كل تلميذ في الفصل كإنسان له حق التكريم والتقدير، وله من القدرات التي يجب مراعاتها وإنمائها واحترامها، وتقديم المساعدة المتطلبة لهم من أجل تحقيق منتج تعليمي جيد، وإشعار ذوي الاحتياجات الخاصة بأهميتهم ودورهم في التعلم الصفي، وتحقيق العدالة بينهم وبين التلاميذ العاديين، وقبول كل التلاميذ في الفصول الدراسية بما لديهم من فروق فردية أتوا بها لحجرة الدراسة ومقابلتها بأنسب الفرص التعليمية.

إن مدخل العلاقات الإنسانية يرتبط بصورة كبيرة بماهية التدريس عامة التي تنطلق من أنه تفاعل إنساني بين المعلم والمتعلم في إطار ديمقراطي اجتماعي يسهم في تحقيق أهداف التعلم، ويدعم العلاقات الإنسانية بين كل التلاميذ داخل

الفصول الدراسية الشاملة، مما يحقق نجاحاً لتحقيق الشمول الدراسي بين كل التلاميذ، مع العدل التدريسي فيما بينهم بلا تفرقة أو تمييز.

*** نظرية الحق والتدريس العادل:**

إن قضية الحق في التعليم لجميع فئات التلاميذ، تعد من أهم القضايا التي يواجهها التربويون في المستقبل، حيث يرتب على ذلك أن يسعى كل من يمارس التدريس إلى أن يكون في وضع يمكنه الاستفادة من وجود التنوع واللاتجانس الواسع بين فئات التلاميذ في الفصل الدراسي، خاصة وأن هذا التنوع سوف يشمل التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة، وهذا الوضع الجديد للمعلمين يتطلب منهم عدلاً في التدريس مع هذا التنوع في التلاميذ، أن:

١- المعرفة بحقائق أساليب التعلم المختلفة.
٢- الدراية بالطرق الذكية في التدريس.
٣- موائمة المناهج الدراسية لتلبية احتياجات كل التلاميذ.
٤- توفير أفضل برامج التعليم لكل التلاميذ.
٥- موائمة التدريس مع احتياجات التلاميذ.

إن المعلم في الفصول الدراسية الشاملة (المتنوعة من التلاميذ) على أن يدرك تماماً أنه سيواجه في الفصل الدراسي خليطاً متشبعاً من التلاميذ، لدى كل منهم فروق فردية عليه ملاحظتها في الصف، في ضوء الإدراك المتزايد لتوجه "العلوم للجميع" حيث تشير الأبحاث النفسية إلى أن هناك فروقاً إنسانية بين مجتمع التلاميذ ولهذه الفروق مضامين تدريسية، حيث أشارت إلى أن التلاميذ يأتون إلى الصف الدراسي ولديهم:

١- تنوع في معدل تعلم المفاهيم.
٢- مستويات دافعية مختلفة نحو التعلم.

٣- مستويات مختلفة من المهارات خاصة النفسحركية.

٤- تباين في الاتجاهات والقيم والمفاهيم.

٥- تصورات مختلفة حول المفاهيم المراد تعلمها.

لذلك على المعلم الذي يوفر التدريس العادل في الفصول الدراسية الشاملة للتلاميذ العاديين وذوي الاحتياجات الخاصة، أن يقوم بالعديد من الإجراءات التي تيسر له تحقيق العدل في التدريس، منها:

١- القراءة الواعية لخلفية التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة.

٢- تعلم خصائص ذوي الاحتياجات الخاصة وتأثير الإعاقة في إمكانيتهم على التعلم.

٣- تحديد مدى توافر المساعدة التربوية من خلال مصادر الخبراء في النظام المدرسي وخارجه.

٤- الاعتماد على فريق التعليم في التدريس وتحمل مسئولية تعليم التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة.

٥- تشجيع التلاميذ العاديين في المشاركة في تعليم ذوي الاحتياجاتالخاصة.

٦- تحديد احتياجات التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة من التعلم.

٧- التفكير في كيفية تعديل مواد المنهج وإستراتيجيات التدريس لتواءم التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة دون أن تؤثر على المحتوى أو الأنشطة أو العمليات.

٨- إعطاء الأهمية لقدرات التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة لتوظيفها في التعلم.

٩- توطيد الثقة والعلاقات الطيبة مع جميع التلاميذ.

١٠- إكساب التلاميذ العاديين ثقافة ذوي الاحتياجات الخاصة في الصف.

١١- استخدام نفس أساليب التقويم المتبعة في الصف مع ذوي الاحتياجات الخاصة.

١٢- تحديد الإمكانات والتكنولوجيا التي يحتاجها ذوي الاحتياجات الخاصة.

فالتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة في الفصول الشاملة لهم نفس الحقوق التعليمية بها كالتلاميذ العاديين تماماً، ومن أهم هذه الحقوق، هي الحق في العدل التدريسي أو في تدريس عادل يوفر نفس فرص ممارسة التعلم وأنشطته داخل بيئة الصف الدراسي في ضوء قدراتهم وإمكاناتهم، مع إتاحة فرص التدعيم التعليمي المناسبة لهم لتحقيق إنجاز اجتماعي وأكاديمي يضمن بقاء هؤلاء التلاميذ في الفصول الشاملة ويكسبهم المهارات الاجتماعية والأكاديمية المتطلبة للحياة خارج المدرسة.

إن سلوكيات التدريس العادل في الفصول الدراسية الشاملة تتنوع إلى:

(أ) لفظية وهي المتعلقة بالتفاعل اللفظي والتواصل مع التلاميذ في البيئة الدراسية، وهذه ترتبط بمقدار وكم التفاعل والتواصل واتجاههما بين المعلم والتلاميذ على مختلف فئاتهم، واستخدام اللغة الصفية في الخطاب التدريسي المناسبة لكل التلاميذ بحيث يفهمون محتوى التدريس في ظل شرعية المخاطبة على قدر العقول ووفق الفروق الفردية بين فئات التلاميذ داخل الفصول الدراسية الشاملة.

(ب) غير لفظية، وهي المتعلقة بالتفاعل غير اللفظي والتواصل به مع التلاميذ في البيئة الدراسية، وهذه ترتبط باستخدام اللغة غير اللفظية كالتلميحات والإشارات والنظرات والابتسامات وغيرها، واستخدامها في الخطاب التدريسي مع التلاميذ داخل الفصول الدراسية الشاملة وفق المواقف التدريسية وما تتطلبه الفروق الفردية من مقابلة في مضمون التدريس في الصف الدراسي.

(ج) حركية، وهي ترتبط بالأنشطة الصفية الحركية التي يقوم بها المعلم داخل بيئة الدراسة كاستخدام الأجهزة والأدوات وتحركاته الصفية بين المتعلمين، ومدى مشاركته التلاميذ على مختلف فئاتهم في هذه الأنشطة في ضوء متطلبات الموقف التدريسي للمحتوى المراد تعليمه لهم ووفق احتياجات فئات التلاميذ داخل الفصل الدراسي، ومنها مثلاً وضع المعلم يده على كتف أحد التلاميذ أثناء الشرح بشكل ما هذا سلوك حركي منه.

والحق في التدريس العادل لفئة التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة في البيئة الدراسية الشاملة، إنما يرتبط بصورة مباشرة بهذه السلوكيات التدريسية لمعلم الفصل ومعاونه (معلم التربية الخاصة)، في ممارستها بمساواة بين كل التلاميذ وفي ضوء متطلبات الموقف التعليمي وفهم لسيكولوجية المتعلمين العاديين وغيرهم، ووفق جوانب التقبل والمشاركة والتفاعل بين كل أعضاء الفصل الدراسي الشامل (المعلم – مساعد المعلم – التلاميذ العاديين – التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة)، وبعيداً عن سلوكيات التجاهل والتباعد والتقليل من قدرات فئة التلاميذ غير العاديين داخل الفصول الدراسية الشاملة مقارنة بزملائهم من التلاميذ العاديين، فالعدالة في التدريس تتطلب تحقيق عضوية صفية كاملة لكل التلاميذ في بيئة الصف الدراسي قائمة على احترام الحقوق التعليمية لجميعهم وضرورة تلبيتها لأقصى درجة ممكنة.

فنحن بحاجة على ممارسة المعلم داخل الفصل الدراسي الشامل لكل السلوكيات التدريسية العادلة التي تدعم الحق في التدريس المكافئ والشامل لفئة التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة، ومنها أن يستشعر التلاميذ غير العاديين بعضويتهم الحقيقية داخل الفصل بإتاحة الفرصة لهم بالقيام بنفس السلوكيات التعليمية لزملائهم العاديين خاصة المرغوبة منها وفق قدراتهم دون التقليل من

قدرتهم على القيام بها مع وجود المساعدة التعليمية من قبل مساعد المعلم، ومن هذه السلوكيات:

١- المناقشة والحوار.
٢- استخدام المواد والأدوات والأجهزة التعليمية.
٣- الإجابة على التساؤلات الصفية.
٤- التكليفات المنزلية.
٥- الأنشطة اللاصفية المرتبطة بمحتوى الدرس.
٦- تمثيل الأدوار التعليمية.
٧- التعلم في إطار مجموعة متعاونة.
٨- إبداء الأسئلة وطرحها.
٩- التحركات الصفية المرغوبة.

وعلى فريق التعليم تدعيم هذه السلوكيات المحفزة على نجاح التعليم الشامل من جانب فئة التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة.

فمن حق التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة أن تمارس معهم كل السلوكيات التدريسية العادلة داخل الفصل الدراسي، التي من شأنها أن تدعم لديهم:

١- الإحساس والشعور بالعادية كبقية التلاميذ العاديين.
٢- البقاء في مجتمع الفصل الدراسي الشامل.
٣- المهارات الاجتماعية المتطلبة للحياة العادية.
٤- قيم العدل والمساواة والتكافؤ في فرص التعليم.
٥- المشاركة في التعلم والمسئولية عنه في مجتمع متنوع من التلاميذ.
٦- القدرة على الإنجاز بمعدلات مقبولة ومرتفعة مع غيرهم من التلاميذ.

obeikan.com

٧- قيمة وأهمية التعلم الشامل كمسار تعليمي لتحقيق العدالة التعليمية.

فممارسة مثل هذه السلوكيات تحقق قبولاً والدياً ومجتمعياً عن التعليم الشامل ويحقق أيضاً مشاركة منهما من أجل تجويد هذا التعليم.

وهذا يجعل تغير دور المعلم العام من قائم بالتدريس لفئة واحدة من التلاميذ إلى قائم بالتدريس لفئات متنوعة من التلاميذ مطلباً مهماً لاكتسابه دوراً جديداً ليكون معلماً شاملاً يدرك السلوكيات التدريسية التي تمارس مع مجتمع متنوع من التلاميذ في إطار من العدالة والمساواة والفرص التعليمية المتكافئة في جوانب تعليمية مثل:

١- التدعيم المساعد على التعلم.
٢- التعزيز المشجع على آداء المهمة.
٣- التغذية الراجعة بمختلف أنواعها.
٤- استخدام الأنشطة وتنفيذها.
٥- المشاركة في التعلم بطرق التدريس النشطة.
٦- تحديد احتياجاتهم على التعلم.
٧- اختيار مجموعة التعلم في التعلم التعاوني.
٨- التدريب على الأدوار التعليمية والإدارة الصفية إن أمكن.
٩- تطبيق المهام المتعلمة.
١٠- التفاعل والتواصل الاجتماعي.
١١- اختيار طرق التعلم المفضلة والمناسبة.
١٢- إبداء آرائهم في لغة الخطاب التعليمي ومتطلباتهم التعليمية.

إن هناك علاقة قوية بين التدريس الفعال والحق في المساواة والعدالة، والي تتجلى مظاهرها في التعامل مع جميع التلاميذ بشكل يبعد عن التمييز والمساواة في

تحمل المسئوليات والواجبات والحقوق، وهذا لن يتحقق إلا من خلال المعلم الذي يعتقد بالفروق الفردية بين التلاميذ ويؤمن بأن جميعهم متساوون في التعامل رغم الاختلاف والفروق فيما بينهم داخل الفصول الدراسية الشاملة، فهناك ضرورة لممارسة سلوكيات قيم المساواة والعدالة كحق من حقوق التلاميذ، إضافة للحق في ممارسة الأنشطة بكافة مستوياتها من خلال استراتيجيات متنوعة تناسب قدرات جميع التلاميذ في الفصول الدراسية الشاملة.

فمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية بين جميع التلاميذ يعد من مؤشرات الحق في التعليم العادل، من حيث التكافؤ في الخدمات التعليمية بين جميع التلاميذ العاديين وذوي الاحتياجات الخاصة دون تمييز بينهم داخل الفصول الدراسية الشاملة، كذلك من مؤشرات الحق في التعليم، حق التلاميذ وأولياء الأمور في اختيار نوع التعليم الذي يريدون الالتحاق به وعلى المدرسة تلبية احتياجاتهم داخل الفصول الدراسية، فإذا كان اختيار التلاميذ وأولياء الأمور للتعليم الشامل فعلى المدرسة الشاملة:

١- تلبية حقه في التعليم الشامل.
٢- توفير التدريس العادل له.
٣- المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية.
٤- إعداد فريق التعليم المناسب.
٥- قبول كل التلاميذ رغم الاختلافات في احتياجاتهم.
٦- توفير علاقات عادلة بين كل التلاميذ.
٧- السعي نحو تحقيق مواطنة تعليمية حقيقية.
٨- توفير ديمقراطية تعليم داخل المدرسة.
٩- تدريس قيم العدالة لكل التلاميذ.

ولذلك فإن الحق في تعليم فئة التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة يستند إلى بعض الحقوق منها، الحق في:

١- التدريس العادل داخل الفصول الدراسية الشاملة.

٢- التعليم الشامل كالتلاميذ العاديين.

٣- اختيار المسار التعليمي الذي يرغبونه.

إن نظرية الحق تقتضي بأن لكل فرد حق في المجتمع الذي يعيش فيه، وعلى المجتمع بكافة مؤسساته تلبية هذا الحق المتنوع لدى أفراده بحيث يصبحون أعضاء فاعلين في هذا المجتمع ويسهمون في تقدمه كل في مجاله ووفق إمكاناته وقدراته التي تؤهله للقيام بدوره المنوط به في مجتمعه الذي يعد عضواً فيه، دون النظر لطبيعته أو جنسه أو مستواه الاقتصادي أو الاجتماعي أو التعليمي، فالجميع سواء في المجتمع الذي يعيشون فيه.

فنظرية الحق ترى أن الحقوق بصفة عامة متنوعة لدى الأفراد، وأن المجتمع يكفل مقابلتها بما يلائم قدرات أفراده ويتحقق التكافؤ والمساواة بينهم، مع تدعيم أن تلبية هذه الحقوق تعد حافزاً لأداء ما يقابلها من واجبات متطلبة من أفراد هذا المجتمع ومدعماً لإتقانها واستمرارية أدائها من أجل تقدمه في كافة المجالات الحياتية.

إضافة لذلك فإن المطالبة بتلبية الحقوق لدى أفراد المجتمع على مختلف اتجاهاتهم وقدراتهم ومستوياتهم المتنوعة، يقتضي توافر العدالة فكراً وممارسة وتطبيقاً بين جميع أعضاء المجتمع، فيتحقق العدل الذي أمر به "سبحانه وتعالى" في قوله {۞ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ} (النحل، آية٩٠)، يسهم بدرجة كبيرة في تلبية الحقوق المتنوعة لأفراد هذا المجتمع، والذي يقضي بها بينهم الإمام العادل كما قال سيدنا رسول الله "صلى الله عليه وسلم" "سبعة يظلهم الله يوم لا ظل إلا ظله منهم الإمام العادل" (رواه البخاري).

ومن الحقوق المتنوعة التي يعني المجتمع بتلبيتها في أفراد الحق في التعليم وفق قدراته وإمكاناته ووفق المسار التعليمي الذي يرغبه المتعلم وأولياء الأمور في أبنائهم ووفق المعايير التعليمية الموضوعة بما يحقق ويكفل المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية بينهم، وتدعيماً لنظرية الحق، فقد أعطى لذوي الاحتياجات الخاصة الحق في القبول بالمدارس العادية مع التلاميذ العاديين وفي نفس الفصول الدراسية ويتعلمون معاً من المعلم العام ومساعدة المعلم الخاص وتقديم تدعيم تعليمي لهم عند الضرورة فيما يسمى التعليم الشامل.

لذلك كان من أجل استمرارية تلبية هذا الحق في التعليم الشامل كنوع من تكافؤ الفرص والمساواة التعليمية بين كل التلاميذ في المجتمع دون الفصل بينهم على أساس الإعاقة، من أجل ذلك يتطلب تلبية الحق في التعليم الشامل تنفيذاً لسياسات وفنيات التدريس العادل في الفصول الدراسية بما يحقق هذه المساواة بين كل التلاميذ بلا تمييز بينهم، فالجميع لديهم نفس الحق بلا تفرقة وعلى المؤسسة التعليمية أن تنفذ العدالة التعليمية بها إدارة وتدريساً وتكيفاً مع كل فئات التلاميذ في المدارس والفصول الشاملة، فالعدل التدريسي يضمن تدعيم الحق في التعليم الشامل ونجاحه لكل التلاميذ خاصة ذوي الاحتياجات الخاصة.

وبنظرة للتعليم الشامل وفلسفته نجد أنها وفرت ذلك الحق للتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة، ذلك بقبول تعليمهم في نفس المسار التعليمي مع التلاميذ العاديين في نفس الفصول الدراسية داخل ما يسمى المدارس ذات البيئات الدراسية الشاملة، على أن توفر لهم هذه المدارس كافة المتطلبات التي تضمن بقاؤهم فيها، وتتحمل مسئولية تعلمهم، لذلك كان تلبية الحق في قبول مثل هؤلاء التلاميذ في المدارس العادية تحقيقاً للعدل التعليمي متمثلاً في توفر المساواة بين كل التلاميذ في التعليم في نفس المدارس.

وهذا يتطلب بصورة ما، النظر إلى فعاليات التدريس داخل المدرسة الشاملة وفصولها الدراسية، فليس القبول بهذه المدارس للتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة وحدة تتحقق كل جوانب العدل المرجوة، وإنما من الضروري أن تمتد سلوكيات العدالة التدريسية إلى داخل قاعات التدريس وأنشطته الصفية واللاصفية من جانب فريق التعليم في هذه المدرسة أو من جانب المعلم العام ومساعد في الفصل الدراسي الشامل، طالما أن التلميذ ذوي الاحتياجات الخاصة أصبح عضواً في الفصل الشامل فينطبق عليه نفس الواجبات التعليمية كبقية زملائه وفي حدود إمكاناته وقدراته وبما يضمن تحقيق أهداف التعلم به حتى ولو اضطر الأمر لتقديم التدعيم التعليمي داخل أو خارج الفصل الدراسي الشامل من خلال معلم التربية الخاصة المساعد، وأيضاً يكون له نفس الحقوق التعليمية، والتي نعدد منها أو بعضها، وهي الحق في:

١- اختيار رفيق الفصل الدراسي الذي يرغب مشاركته الأنشطة التدريسية.
٢- اختيار المحتوى المراد تعلمه كبقية زملائه.
٣- الحرية في المشاركة في الأنشطة اللاصفية الاختيارية في المدرسة.
٤- التعلم بالطريقة التدريسية التي تناسبه.
٥- التدعيم التعليمي داخل أو خارج الفصول الدراسية.
٦- الاستفادة من إمكانات البيئة الصفية في التعلم.
٧- المشاركة في وضع قواعد الصف وتنظيم البيئة الصفية مع المعلم وزملائه.

إن أهم ما يضمن تلبية هذا الحقوق التعليمية للتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة وغيرها من الحقوق الأخرى، ليس فقط إتباع سياسة اللارفض أو القبول لهم أعضاء في المجتمع الدراسي سواء المدرسي أو الصفي وإنما إتباع العدل التدريسي من جانب المعلم العام في كل فعاليات التدريس اليومية داخل الصف الدراسي،

بصفته أصبح مسئولاً عن تعليم كل التلاميذ داخل الفصول الدراسية الشاملة دون الأخذ في الاعتبار لطبيعة الإعاقة عند بعضهم، وإنما يراعيها في التدريس فقط على أنها من الفروقات الفردية بين التلاميذ وليست عاملاً معوقاً في التعلم لدى هؤلاء التلاميذ، وعليه أن يتوجه بتدريسه لمقابلة هذه الفروق الفردية والاحتياجات التعليمية التي ترتبط بها في ضوء إستراتيجيات تدريسية مناسبة.

ولنا أيضاً أن نقدر أن من أهم الحقوق التعليمية في ضوء نظرية الحق التي ينبغي أن نشير إليها هي قضية المسميات التي تطلق على فئة التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة، وقد أصبحوا أعضاء في مجتمع المدرسة العادية مع بقية التلاميذ العاديين، لذا فلهم الحق أن يمارس معهم سلوكيات العدالة التدريسية في مناداتهم وإلغاء كل المسميات أو المصطلحات التي تشعرهم بإعاقتهم أو أنهم أفراد لديهم قصور ما يجعل من الصعوبة مساواتهم بغيرهم من التلاميذ العاديين ويكسبهم إحساساً يقلل من نجاحهم في المجتمع، فمنذ قبولهم في المدرسة العادية واعترافها بهم وقبل ذلك الاعتراف المجتمعي بذلك، قد أصبحوا عاديون لهم نفس الحقوق التعليمية وعليهم نفس الواجبات التعليمية، وإن كانت تقدم لهم المساعدة التعليمية فهذا من الأمور المسلم بها تربوياً، حيث تعطي إثرائات للمتفوقين، ومسارات تدعيمية لذوي الصعوبات التعليمية في جانب ما، ولكن من العدل أن نعترف كممارسين لمهنة التدريس أن مثل هذه الفئة من التلاميذ هي فئة عادية تماماً لكن منهم الذي لا يسمعون، والذين لا يبصرون وغير ذلك، ومن العدل التدريسي الاستفادة من حواسهم التعويضية الأخرى في إنجاح التعليم الشامل لهم، من خلال توفير فرص تعليم متكافئة ومتساوية بينهم وبين كل التلاميذ الآخرين، فقد قال "صلى الله عليه وسلم" "أمرنا معاشر الأنبياء أن نزل الناس منازلهم وأن يخاطبهم

على قدر عقولهم" (رواه العجلوني في كشف الخفا) وقال رب العزة "سبحانه وتعالى" {ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰۖ } (المائدة: آية٨).

فالعدل في التدريس بين جميع التلاميذ داخل الفصول الدراسية الشاملة يوفر تلبية لكل الحقوق التعليمية للدارسين بها دون النظر لفئة دون أخرى، والأصل في التعليم أن ندعم الإيجابيات لدى التلاميذ وأن نجعلها منطلقاً ومدخلاً مناسباً لتعليمه لكل نكسبهم إحساساً بالنجاح والقدرة على الإنجاز في مجتمع التعليم، وأيضاً نقدم علاجاً للسلبيات بشكل مناسب ولكن لا نجعلها مدخلاً في التعليم نركز عليها الضوء التعليمي حتى لا يشعر معها التلاميذ بالقصور أو الفشل والعجز في القدرة على التعلم، أن تركيز المعلم في الفصل الدراسي الشامل الذي يجمع فئات متنوعة من التلاميذ على إيجابيات كل التلاميذ داخل الفصل يكون بذلك قد حقق مساواة بينهم، ودعم في الجميع أن لكل منهم طاقات وإيجابيات قد تكون متشابهة، وقد تكون مختلفة، ولكنها حققت المساواة، ووفرت في مجملها منطلقاً جيداً في التدريس، فلا يشعر أي تلميذ في الفصل بأنه أقل من الآخر ولكن الجميع على قدر واحد، وعلى المعلم التكامل بين هذه الإيجابيات وفق إستراتيجية التدريس المستخدمة، وعلى المعلم العام، ومعلم التربية الخاصة المساعد وكل أعضاء فريق التعليم في المدرسة الشاملة الدراسة الجيدة للتلاميذ للكشف عن الإيجابيات داخلهم وتوظيفها كمداخل في التدريس، في ظل ما نسميه أنماط التعلم المفضلة، أو أساليب التعلم لدى التلاميذ التي تمثل هي الأخرى فروقات فردية بينهم، وكذلك أنماط التفضيلات المعرفية لديهم، ومن المداخل التي تفيد في ذلك، هي مداخل التدريس القائمة على نظرية الذكاء المتعددة أو الذكاءات المتعددة التي تقتضي بوجود تعدد في الذكاءات لدى التلاميذ متباينة بينهم يمكن الكشف عنها وتوظيفها تدريسياً

وانطلاقاً من تطبيق نظرية الحق في مجال تعليم التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة في الفصول الدراسية الشاملة والتي ترى إلى أن تنفيذ الشمول التعليمي لهؤلاء التلاميذ يتطلب تلبية جملة الحقوق التعليمية لهم في المدارس الشاملة وفصولها الجامعة لفئات متنوعة من التلاميذ، ذلك تدعيماً لفلسفة الشمول، وضماناً لنجاح التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة فيه، مع التوجه نحو توفير كافة الخدمات التعليمية التي تكفل تلبية مثل هذه الحقوق التعليمية.

ولنا أن نستعرض فيما يلي بعضاً من هذه الحقوق التعليمية، التي تتمثل فيما يلي، وهي الحق في:

١- إعلام ذوي الاحتياجات الخاصة بأهداف التعليم.
٢- إظهار القبول لهذه الفئة في الفصول الدراسية.
٣- مشاركتهم في كافة أنشطة الفصل الدراسي.
٤- اختيارهم للخبرات المتعلمة مع المعلم ولفئة التلاميذ.
٥- إتاحة الفرص لهم لتعليم أنفسهم ذاتياً.
٦- توفير التدعيم التعليمي المساند لهم.
٧- تقديم مصادر التعليم المناسبة لهم.
٨- توزيع الاهتمام الصفي بينهم كالتلاميذ العاديين.
٩- مشاركتهم في وضع قواعد الصف الدراسي.
١٠- استخدام إستراتيجيات تعليمية مناسبة لهم.
١١- التفاعل الصفي والتواصل معهم بشكل مقبول.
١٢- إعداد بيئة صفية تناسب تواجدهم بها.
١٣- تلقي المعاملة الكريمة من المعلم والتلاميذ العاديين.
١٤- عضوية الأنشطة اللاصفية كالمشاركة في الجماعات المدرسية.

١٥- تكييف المنهاج الدراسي ليناسب قدراتهم.
١٦- الإعلان عن تقدمهم وعن مستوى إنجازهم بالمستويات المختلفة.
١٧- تحديد احتياجاتهم من التعلم في ضوء المناهج الدراسية.
١٨- استخدام أفضل أساليب التعزيز المفضلة لديهم.
١٩- اكتشاف مواهبهم وأنماط تعلمهم المختلفة.
٢٠- التشجيع والمدح كبقية التلاميذ العاديين.
٢١- توجيه الأسئلة الصفية لهم وصياغتها بما يناسبهم.
٢٢- اختيار التلاميذ الذين يرغبون في تعلم تعاوني، أو تعلم قرين خاصة من التلاميذ العاديين.
٢٣- تقديم التغذية الرجعية له على أدائهم بطريقة ملائمة.
٢٤- التواصل معهم كبقية التلاميذ العاديين.
٢٥- المساعدة في تحقيق الإنجاز الأكاديمي والاجتماعي لهم.

ولهذا فإن التنوع والتعدد في هذه الحقوق التعليمية، وكذلك التباين في داخلها، يجعل من التدريس العادل مطلباً مهماً من كل المعلمين، عليهم ممارسة سلوكياته ومهاراته تلبية لهذه الحقوق، وتحقيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص والمساواة التعليمية بين كل التلاميذ في الفصل الشامل.

*** نظرية التسامح التعليمي والتدريس العادل:**

إن المدرسة الشاملة تتبنى فلسفة عدم الاستثناء، وعدم الرفض أو عدم استبعاد أي من التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة نتيجة وجود الإعاقة لديهم، ولكنها تفتح الباب أمام جميع التلاميذ دون النظر إلى ما لديهم من إعاقات أو قدرات، ذلك بهدف إيجاد بيئة اجتماعية أفضل لكل التلاميذ بما فيهم ذوي

الاحتياجات الخاصة، تشجع التفاعلات التفاعلة بين جميع أعضائها بما فيهم ذوي الاحتياجات الخاصة.

إلا أن فلسفة القبول لكل التلاميذ في هذه المدرسة يتطلب توفير جواً ومناخاً تدريسياً تسوده العدالة بين كل التلاميذ فيها، وهذا قد يدعمه عدة عوامل من أهمها قبول المعلم العام لاستقبال التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة أعضاء في فصله الدراسي مع التلاميذ العاديين، لكونه سيكون مسئولاً عن تعليمهم بمساعدة المعلم الخاص في مجال التربية الخاصة، وهذا القبول لدى المعلم العام متعلق بعدة أمور حتى يحقق ويمارس التدريس العادل مع ذوي الاحتياجات الخاصة منها:

١- مشاركته الفاعلة في اتخاذ القرار الخاص بشمول التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة في المدرسة وفصولها.

٢- تقصي اتجاهاته نحو قبول شمول التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة في المدرسة الشاملة، ولنجاحهم فيها من المهم أن يكون اتجاهاتهم إيجابيه نحو ذلك.

٣- تدريبه على مهارات التدريس الشامل القائم على العدالة بين كل التلاميذ في الفصول الشاملة.

إن مشاركة المعلم العام في إبداء رأيه بحرية، وإعطائه الاستقلالية في إمكانية قبول التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة في الفصول الدراسية الشاملة، ذلك وفق قدراته وإمكاناته هو كمعلم لكل التلاميذ، يزيد من قدرته على تنفيذ سياسات التعليم الشامل وممارسة التدريس العادل مع أعضاء الفصل الدراسي الشامل بطريقة عادلة مناسبة لكل التلاميذ.

من هنا كانت نظرية التسامح Tolerance Theory التي تعد بمثابة نموذج للتعليم الشامل من أجل التدريس العادل للتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة في

الفصول الدراسية الشاملة، وهذه النظرية ترى أن المعلم العام من الممكن له تحديد بعض خصائص التلاميذ واحتياجاتهم في ضوء المصادر المتاحة ومدى قدرته على تلبية ومواجهة هذه الاحتياجات في حدود ما يتسامح به، معتمداً على خبرته، والتلاميذ الذي يقعون في دائرة اهتمامه سوف يتلقون تعليماً متوافقاً مع احتياجاتهم وخصائصهم وقدراتهم المعرفية.

ونظراً لصعوبة تلبية المعلم العام لكل احتياجات التلاميذ في الفصول الدراسية الشاملة العاديين وذوي الاحتياجات الخاصة نتيجة لتعددها وتنوعها في مقابل محدودية الإمكانات، ومستوى تدريبه وإعداده (أحياناً)، هنا لكي يقدم المعلم العام تدريساً عادلاً للتلاميذ سوف يقرر هو بنفسه (ومن الضروري أن تتاح له فرصة ذلك) لأنه هو المسئول تعليمياً عن كل التلاميذ في الفصل الدراسي الشامل، أن يقرر من سيقبله من التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة عضواً في التعليم الشامل ومن سوف يستبعد منه التسامح التعليمي مع التلاميذ في الفصول غير المتجانسة.

فالمعلم العام في ظل نظرية التسامح التعليمي يكون اهتمامه بالتلاميذ الذين أمكن هو كمعلم من تحديد احتياجاتهم ومدى تشابهم في خصائصهم التعليمية، انطلاقاً من أن التشابه سوف يؤدي إلى استخراج أداء جيد من قبل التلاميذ، وبقية التلاميذ ذوي الخصائص غير المتشابهة سوف يتلقون تعليماً بطرق أخرى ووقت أخر عندما تتاح المصادر المناسبة، والتنظيم الصفي المناسب، وهنا المعلم يمكن أن يفيد بعض تلاميذه ويرجئ إفادة البعض الآخر، ويمكن أن يقدم لهم تعليم فردي أو مساعدة في غرف المصادر وتقديم مساعدات تعليمية مناسبة لتلبية كل احتياجات التلاميذ.

وعلى ذلك فالتدريس العادل متعلق بقدرة المعلم على تحديد خصائص تلاميذه، والإمكانات والمصادر المتاحة، وما لديه من مهارات، إضافة لإعطائه

مساحة من أخذ القرار بقبول الفئة التي سوف يقدم لها تدريساً فاعلاً وعادلاً ومناسباً.

إن نظرية التسامح التعليمي تلاءم التدريس العادل للتلاميذ في الفصل الدراسي الشامل، في كونها أن المعلم العام وهو المسئول عن تعليم كل التلاميذ من حقه كعضو في فريق التعليم بالمدرسة الشاملة، وفريق التحويل للتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة إلى تلقي تعليم آخر، من حقه أن يكون يقرر أو أن يعطي لرأيه الأولوية بأنه سوف يعمل في نطاق المسئولية والمحاسبة في مدى إمكانية قبول بعض التلاميذ في الفصل الدراسي الشامل من عدمه حتى يتمكن من تقديم تعليم شامل عادل لهم، بدلاً من أن يفرض عليه مجموعة من التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة لا يمتلك القدرة على تحديد احتياجاتهم وتعليمه بصورة مكافئة للتلاميذ العاديين في نفس الفصل.

ويمكن النظر لقضية التسامح التعليمي من قبل المعلم العام لفئة التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة على أنه قبول في ضوء الواقع التعليمي في المدرسة الشاملة خاصة ما يتعلق بإمكانات وقدرات المعلم العام ومهاراته، والمصادر المتاحة له، ومستوى تدريبه، ومدى قدرته على تقديم التعليم المكافئ لكل التلاميذ داخل الفصول الدراسية. فالتسامح التعليمي من جانب المعلم العام ينطوي على أمرين مهمين هما:

(أ) القبول وفق معايير واضحة (في المدرسة الشاملة).

(ب) التحويل وفق إجراءات معينة (من المدرسة الشاملة إلى غيرها).

بمعنى أن التسامح التعليمي ينطوي على فلسفة القبول من أجل تدريس عادل ومكافئ من قبل المعلم (بمعنى أن المعلم العام يقرر أن هؤلاء التلاميذ بإمكانه تعليمهم كبقية العاديين في الفصل)، ويدعم فلسفة التحويل بأن بقية التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة يقبلون في تعليم آخر قائم على إستراتجيات مختلفة تناسبهم ويتوافقون معهم قدر إمكاناتهم.